قصة نجاح:

تقييم مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الحاجة لوضع إطار مناسب للحكامة ولملاءمة الإستراتيجيات الوطنية

مقدمة

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية الهيأة العليا لمراقبة المالية العمومية، وهو يمارس مهمة تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية. وتعتبر مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج والمشاريع العمومية من بين أهم الاختصاصات التي يمارسها المجلس. هذه المهمة تشمل جميع أوجه التسيير بحيث يُقَيِّم المجلس تحقيق الأهداف المحددة والنتائج المحققة وكذلك تكاليف وشروط اقتناء واستخدام الوسائل المستعملة، ويراقب مشروعية وصدق العمليات، ويتأكد من الأنظمة والإجراءات المطبقة داخل الأجهزة الخاضعة لرقابته. كما يشمل تدخل المجلس تقييم المشاريع العمومية بهدف التأكد من مدى تحقيق الأهداف المحددة لكل مشروع انطلاقا مما تم إنجازه وبالنظر إلى الوسائل المستعملة.

وبالنظر لنطاق تدخل المجلس وللطابع الشمولي لمهامه، فهو يمارس الرقابة على كافة الميادين بما فيها أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد اعتمد المجلس في إطار مخططه الإستراتيجي لسنوات 2022-2026 من بين المخرجات؛ من جهة، تقارير رقابية ذات جودة عالية وانتاجية مرتفعة تأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع الالتزام بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في التدقيق على الأهداف.

السياق العام

خلال دورتها السبعين المنعقدة بتاريخ 25 شتنبر 2015، والمخصصة لخطة التنمية لما بعد سنة 2015، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على برنامج (2015-2030) المتعلق بإطار العمل العالمي الذي يعتمد على تنفيذ 17 هدفا للتنمية المستدامة المفصلة في 169 غاية.

ويشكل تبني وتنفيذ الأهداف تحديا بالنسبة لمختلف الدول بالنظر لشموليته وتقاطع أهدافه وغاياته مما يستلزم الوقوف على مدى جاهزية الحكومات. وقد ركزت الأمم المتحدة في مرات عديدة، وخاصة بمناسبة اعتماد خطة 2030، على ضرورة إشراك الأجهزة العليا للرقابة في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، وضعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مساهمة أعضائها في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في مرتبة الأولوية الأفقية الثانية من بين الأولويات الخمس المحددة في إطار خطتها الاستراتيجية 2017-2022. وفي هذا الإطار، قام المجلس الأعلى للحسابات بمراجعة مدى جاهزية الحكومة المغربية لقيادة وتنفيذ وتتبع أهداف التنمية المستدامة.

المهمة المنفذة

كان الهدف من المراجعة هو تحديد مدى استعداد الحكومة المغربية لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة في أفق 2030. ولهذا الغرض تم اعتماد منهجية السبع خطوات التي قامت ببلورتها المحكمة الوطنية لمراجعة الحسابات الهولندية.

وقد حددت المهمة سؤالين أساسيين تفرعت عنهما أسئلة فرعية وهي:

-هل قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

-هل النظام الوطني للإحصاء قادر على إنتاج المعطيات الضرورية لتتبع أهداف التنمية المستدامة؟

منهجية تنفيذ المهمة

للقيام بهذه المهمة، تم تكليف فريق مراقبين من المجلس يتوزعون على عدة غرف مكلفة بمراقبة عدة قطاعات وزارية. وقد استفاد المجلس من التجربة الميدانية للمحكمة الوطنية للتدقيق الهولندية خاصة من خلال بعض الورشات التي قامت بتأطيرها.

همت مهمة المراجعة بالأساس سبع وزارات ومؤسسات تم اختيارها نظرا لانخراطها في عملية تنسيق وتتبع الأشغال التحضيرية لتنفيذ برنامج 2030 أو لمساهمة أنظمتها المعلوماتية الإحصائية في إنتاج مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة. ويتعلق الأمر بالوزارات والأجهزة التالية:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
- وزارة الصحة؛
- وزارة التربية الوطنية؛
- كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية.

وبهدف الإجابة على أسئلة مهمة المراجعة، تم اتباع منهجية عناصرها كالآتي:

- المراجعة الوثائقية من خلال تحليل الوثائق والمعلومات والتجارب المتعلقة بخطة 2030 على المستويين الدولي والوطني؛
- تنظيم ندوتين في يوليوز وشتنبر 2017، بالتنسيق مع الوزارات والأجهزة المستهدفة بعملية المراجعة، بشأن تحديات ما بعد أهداف الألفية للتنمية ودرجة استعدادها لتنزيل خطة 2030؛
- تنظيم ورشتين لتبادل الخبرات مع المحكمة الوطنية للتدقيق الهولندية (NCA) في شتنبر 2017 ومارس 2018 بالرباط، ومع الأجهزة العليا للرقابة من بلدان أخرى (المغرب والجزائر وتونس والعراق والأردن وفلسطين بالإضافة إلى هولندا) خلال شهر مارس 2017 ويونيو 2018 بلاهاي، ودجنبر 2017 بالرباط؛
- تجميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ خطة 2030 من خلال توجيه استبيانات للوزارات والأجهزة المعنية؛
- إنجاز التحقيقات والمقابلات مع المسؤولين بالوزارات والأجهزة المذكورة سابقا، بالإضافة إلى رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية المستدامة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب (القطاع الخاص) وكذا منظمة غير حكومية عاملة بقطاع الصحة والقطاع الاجتماعي.

كما تم اختيار الهدفين الثالث والرابع للتنمية المستدامة، المتعلقين على التوالي بقطاعي الصحة والتعليم، كأمثلة لتشخيص درجة استعداد المصالح الحكومية لتنزيل خطة 2030.

التوصيات

أصدر المجلس التقرير النهائي مع بداية سنة 2019 وتضمن مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها كما يلي:

- إحداث هيئة ونظام يشمل مختلف المتدخلين المعنيين ويضمن انخراطهم، بهدف ضمان تنسيق وتتبع تنفيذ برنامج 2030 المتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛
- توسيع المشاورات مع جميع الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، والحرص على وضع استراتيجية وطنية للتحسيس والتواصل ملائمة لجميع الفئات، بهدف ضمان الانخراط الفعلي وتملك أهداف التنمية المستدامة وتبنيها من طرف الجميع؛
- ترسيم وتعميم نتائج أشغال ملاءمة أهداف التنمية المستدامة للسياق الوطني وتحديد الأولويات، والعمل على توزيع الأدوار والمسؤوليات على المستويين الوطني والمحلي بهدف تحقيق هذه الأهداف؛
- تفعيل أشغال ملاءمة والتقائية الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات القطاعية مع تلك المتبعة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- إنجاز وتفعيل برامج عمل مفصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحدد الاجراءات والآجال والمتدخلين وطرق التمويل الضرورية، مع العمل على إدماج المبادرات المتخذة من طرف بعض القطاعات الوزارية وفاعلين آخرين؛
- تفعيل اجراءات تحيين وتأهيل وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للنظام الوطني للإحصاء؛
- العمل على تفعيل وتعزيز تنسيق الدراسات الإحصائية، وحث الأطراف المتدخلة على احترام الصلاحيات الممنوحة للجنة المكلفة، بهدف تجاوز المنهجية القطاعية المنفصلة لجمع وإنتاج الإحصائيات، خاصة تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛
- تفعيل خلق وملاءمة وتكييف وإثراء الغايات والمؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وقيمها المرجعية وربطها بالسياق الوطني، والسهر على استثمار الجهود المبذولة من طرف بعض الأطراف الفاعلة في المجال والاستفادة منها.

التحديات

واجه تنفيذ المهمة مجموعة من التحديات يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تعدد الأهداف والغايات؛
- تعدد المتدخلين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني وغياب هيئة مكلفة بتنفيذ أجندة 2030؛
- عدم بلورة مقاربة وطنية لتنفيذ الأهداف مع تحديد الأولويات الوطنية؛
- عدم توفر المعطيات المتعلقة ببعض الجوانب خصوصا المؤشرات.

الأثر

كان لعملية المراجعة آثر مهم في مقاربة الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويتجلى هذا الأثر في :

- إطلاق دراسة خاصة بتفعيل وتتبع أهداف التنمية المستدامة لتشخيص الحالة الراهنة لأهداف التنمية المستدامة وإعداد خطة عمل لتسريع عملية تنفيذها مع تقييم الميزانية اللازمة؛
- إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة المكلفة بتتبع ومواكبة تنزيل أجندة 2030 وتوسيع العضوية لتشمل ممثلين عن القطاع الخاص والجماعات الترابية؛
- تكليف المندوبية السامية للتخطيط بإعداد التقارير الوطنية وإطلاق مشاورات وطنية سنة 2020؛
- خلق منصة مخصصة لأهداف التنمية المستدامة على الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط؛
- إطلاق منصة الاستشارة المواطنة الرقمية "نُساهم" www.noussahimo.gov.ma والتي تتعلق بمشاورات تجديد الإستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية في أفق 2035.

التطلعات المستقبلية

بعد القيام بمهمة مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أجندة 2030 تم القيام بمجموعة من المهام التي لها علاقة بتنفيذ هذه الأهداف، كالهدف 3 و4 و6 و11 وغيرها. و تم أيضا القيام بتتبع تنفيذ التوصيات التي تم إصدارها في هذا التقرير، كما يحرص المجلس بصفة عامة على تتبع تنفيذ الأهداف من لدن الجهات الخاضعة للرقابة بمناسبة القيام بمهام تدخل في مجال اختصاصاته. كما تم إشراك المجلس في بعض الأنشطة التي تهم تنفيذ الأهداف والتي تقوم بها الأجهزة الحكومية.